

«عكاظ» ترصد مفاصل التغيير في الكويت .. رئيس الأمة :

المعارضة باقية حتى يوأد الفساد والتجاوزات القانونية

الاثنين 20 فبراير 2012 20:51 محمد طالب الأحمدى (موفد «عكاظ» - الكويت) 0

سلطان ت كونتا في يومين، ما بين الـ14 والـ15 من نوفمبر الجاري، أعلنت الكويت «التغيير من أجل الوطن.. وحدة واستقرارا»، فمن قصر السيف أصدر أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمرا بتشكيل الحكومة الجديدة، وإلى مجلس الأمة في اليوم التالي حيث افتتح المجلس التشريعي الرابع عشر.

«عكاظ» تغوص في عمق الشارع الكويتي، وترصد مفاصل التغيير ومراحل صناعته بين الإمارة والحكومة والشعب.

ففي حوار خص به «عكاظ» قال رئيس مجلس الأمة أحمد عبدالعزيز جاسم السعدون إنه يأخذ من خطاب أمير الكويت في افتتاحية المجلس انطلاقة نحو تعزيز الوحدة الوطنية، وتعميق التعاون بين السلطين التشريعية والتنفيذية، وهو يقر في الوقت ذاته بأنه مستمر في عدم قناعته بالوضع داخل الحكومة إلى أن تحل الملفات العالقة بينها وبين المجلس منذ ما يزيد على 20 عاما. وكشف السعدون عن الأسباب الحقيقية وراء عرقلة مشروع العملة الخليجية الموحدة، والعوامل التي حالت دون تدخل الكويت أمنيا في حماية وحدة مملكة البحرين إبان الأحداث التي شهدتها العام المنصرم.

• بداية .. ما هي قراءتكم لخطاب أمير الكويت في افتتاحية المجلس في فصله التشريعي الحالي؟

• لعل أهم ما ورد في خطاب سمو الأمير هو تأكيده على الوحدة الوطنية، ما يوجب تضافر كل الجهود من المجلس وخارجه، خاصة وسائل الإعلام لتحقيق هذا الهدف، فلا شك أن مساس الوحدة – لا سمح الله – يؤثر على الأوضاع بمجملها وتفصيلها، فنحن مررنا بتجربة محنة الغزو والاحتلال، حين توحدت صفوف الكويتيين متناسين كل انتماءاتهم الطائفية والقبلية، وهناك جوانب أخرى مهمة في خطاب سمو الأمير من بينها دعوته إلى ضرورة تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية للبلوغ إلى تطلعات الشعب وإنجاز برامج التنمية.

• وما الأولويات التي يأمل السعدون تحقيقها في مستهل رئاسته مجلس الأمة؟

• الأولويات يحددها المجلس بنوابه وأعضائه لا الرئيس وحده، ومع هذا فلا شك أن أمامنا العديد من القضايا التي تشكل أولوية سواء لدى المجلس أو الحكومة، ولعل في مقدمتها ما أكده سمو أمير البلاد في خطابه فيما يتصل بالشأن الأمني والاستقرار، وهناك قضايا أخرى ذات أهمية مشتركة بين الحكومة والمجلس أيضا، يأتي في مقدمتها خطط التنمية، التي ما زالت محل خلاف .

• هل لكم أن تكشفوا نقاط هذا الخلاف ؟

• لم نكن مختلفين مع الحكومة في خطة التنمية ذاتها، إنما في أسلوب وآلية تنفيذ هذه الخطة. فمثلا أقر مجلس الأمة أول خطة إنمائية سنة 1986م، بينما في سنة 1992م وتحديدا في أول مجلس بعد تحرير الكويت توجهت الحكومة نحو دفع التنمية على أن يتقدم المجلس بالخطة، لكنها رأت التعاطي مع الخطة بقانون يتضمن تفويضا تشريعيا للحكومة، ويترك لها بقية التفاصيل، فكانت هذه بذرة الخلاف الجوهرية مع الحكومة.

• وهل عجز المجلس منذ سنة 1992م عن وأد هذا الخلاف طيلة 20 عاما خاصة وأن الأمر يتعلق ببناء الأرض والإنسان بعد مرحلة غزو وحرب ؟

• كان رأي العديد من الإخوة الأعضاء منذ سنة 1992م وحتى 2010م تغيير هذا التوجه، إذ من المفترض أن تكون الصورة واضحة عند النقاش حول خطة التنمية وكيفية تنفيذها، بأن ينص قانون الخطة بشكل مفصل على آلية التنفيذ بعد اتفاق المجلس والحكومة على هذه الخطة، خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الاستراتيجية، حتى خلص العديد من الأعضاء بأهمية أن يكون للقطاع الخاص دور بارز فيها، على أن يكون دوره محددًا بوضوح دون اجتهاد ولا يترك أمره للسلطة التقديرية أو لمجلس الوزراء.

• عندما يكثر السعدون من النقد ويجعل المعارضة منهجا في جل مشاركاته في مجلس الأمة ومنابر الرأي ..

يدعوننا ذلك للسؤال عما يريده السعدون من وراء ذلك؟

• أولاً كما تعلم عندما نقول معارضة نقصد بها معارضة إدارة البلد، ليس كما في بعض الدول حين يقصد بالمعارضة معارضة النظام، ونحن في الكويت نؤمن بأن النظام أمر بالنسبة لنا محسوم قطعاً، تأكيداً لما تضمنته بنود مؤتمر جدة سنة 1990م، بل نفاخر بأن النظام في الكويت فريد، فبقاؤه في السلطة لما يقارب 300 عام كان نتيجة مبايعة الشعب له، وقد تأكدت هذه المبايعة في فترة الاحتلال وما بعد التحرير، فالمعارضة إذن هي معارضة للإدارة الحكومية لسوئها وفسادها، وستظل ما دام هناك فساد وسوء إدارة وتجاوز على القانون وعدم احترام للدستور، سواء كنت أنا رئيس مجلس أو عضواً أو حتى مواطناً عادياً، وسوف نغير توجهنا عندما تبدو الحكومة بأداء جيد وتصبح صاحبة قرار طائب، حينها لا أشعر بأدنى حساسية بالموافقة والتوافق.

• بمعنى أنك تنتظر ماذا ستقدم الحكومة الجديدة؟

• نحن نعتقد أن الحكومة أمامها عمل محدد، فمن حسن الحظ أن المجلس السابق على ما عليه من ملاحظات إلا أنه استطاع أن ينتج مجموعة من القوانين النوعية التي كانت محل خلاف مع الحكومة، وهي قوانين تسهم في تسارع خطى التنمية، وهذه تسهل على الحكومة الجديدة القيام بدورها المنشود.

• شاركتكم في انتخابات مجلس الأمة منذ سنة 1967م، وحققت الغالبية بحسب عدد الأصوات ست مرات إلا أنكم خسرتم الانتخاب برئاسة المجلس أمام المنافسين الذين يتقدمهم جاسم الخرافي .. فهل هي أزمة ثقة بينك والمرشحين؟

• أساساً لم أرشح نفسي لانتخابات مجلس الأمة في كل مرة إلا لوجود مرشح تدعمه الحكومة، فالهدف أصبح الترشيح ضد من نشعر أنه يحظى بدعم الحكومة، ولو ترك الأمر دون تدخل من المجلس لغاب دوره الشعبي.

• برأيك أن هذا يؤثر على العملية الديمقراطية؟

• طبعاً بلا شك، فالحكومة دائماً تردد مبدأ الفصل بين السلطات، وبنفس الوقت هي تؤثر في اختيار رئيس السلطة التشريعية، فهي تأتي بـ16 وزيراً كأعضاء متضامين، وتجلب أعضاء آخرين للتوجه ذاته، ورغم أحقية الوزراء الأعضاء في التصويت إلا أن رأيي الذي لا زلت أنادي به حتى اليوم أن لا يشارك الوزراء في انتخابات الرئيس ونائبه وأمين السر والمراقب، مع حقهم في المشاركة في انتخابات اللجان.

• شهد مجلس الأمة في الآونة الأخيرة أحداثاً غير مسبوقة في تاريخه، فتم حله أربع مرات في سنة 2006 و 2008 و 2009 و 2011، وجرى اقتحام مقره في نوفمبر 2011م، وهذا ما يحملكم عناء أكبر لتحقيق التهدئة وإزالة التوتر بين

الفئات والأطراف.. فما هو برنامجكم الذي ستطبقونه خلال المرحلة المقبلة؟

• أتصور في تقديري أنها مسؤولية مشتركة على الجميع للتخفيف من الاحتقان، فالحكومة أولاً عليها أن تبدأ بتنفيذ واجباتها ومسؤولياتها التي يأتي في مقدمتها القانون، فما دام الإنسان لا يدرك أن القانون مطبق على الجميع سوف يشعر بالغبن وانعدام العدالة، فالأمر يعتمد إلى حد بعيد على مدى التزام الحكومة بتطبيق القانون بشكل عام، بجانب مسؤولياتها الأخرى في خطط التنمية وقانون الخصخصة والموازانات، فعليها بذل المزيد من الجهد، وعليها أن تحرك كل أجهزتها في إعادة النظر في مختلف المشروعات المتعلقة بالبنى التحتية،

• حملتم الحكومة كل شيء وبرأتم ساحتكم؟

• ومن يولد الاحتقان غير الحكومة، فعندما يوجه انتقاد من الشعب أو شكوى من المواطنين، ينقل النواب شكاوهم لطرحها ومواجهة الحكومة بها وهذا يؤدي إلى حد المساءلة السياسية. فنأمل أن تبدأ الحكومة بالالتزام بتطبيق القانون والبدء بتنفيذ المسؤوليات المناطة بها.

• يقال إن شعب الكويت غير مهياً للعملية الديمقراطية لعوامل طائفية وعرقية واجتماعية ظهرت بوادرها في حرق المخيمات واقتحام المقار الحكومية والرسمية ومقاطعة القنوات الإعلامية والتحريض ضد الديوانيات العامة.. فما رأيك؟

• لا يمكن أن ننظر للشعب الكويتي بأنه غير مهياً لتطبيق الديمقراطية بعد مسيرة 50 عاماً على إقرار الدستور و49 عاماً للعمل به وانعقاد أول مجلس للأمة سنة 1963م، وما ذكرته من شواهد هي تعد تجاوزاً على القانون، وهذا ما يدعونا دائماً للمطالبة بتطبيق القانون على أي طرف أو مؤسسة أو جهة أو حتى وسيلة إعلام، لأن بتطبيقه عودة لجادة الصواب، ففي اعتقادي أن الشعب الكويتي يدرك مسؤولياته، ويناقش قضاياها علناً وهي تعد في كثير من الدول تحت السطح، لذلك أظن أن الطرح الطائفي والعنصري والقبلي والعائلي هناك من يرد عليه.

• ولكن قد يصل الأمر إلى حدود ليس لها مبرر في المفاهيم الديمقراطية، كما حصل في ديوانيتكم عندما تم الاعتداء على النائب محمد الجويهل؟

• لا، هذا أمر هين، فأنت لا تستطيع أن تجمع البشر في قالب واحد، فكل مسؤول عن سوء تصرفه وسلوكه، أما ما يجري خارج أسوار البيوت وأروقة الديوانيات يظل مسؤولية الأجهزة الأمنية، فمثلاً ما حصل في ديوانية النائب جمعان الخربش من ضرب وسحل كان من رجال الأمن، ورغم ما يميز الكويت في حق التعبير وحرية إلا أننا نطالب بأن يكون الرأي والتعبير في إطار القانون، ومن يتجاوز ذلك يستحق العقاب.

• يجري العمل على تحويل مجلس التعاون إلى اتحاد.. ماهو دوركم في دعم الخطوة ؟

• لم تقدم لمجلس الأمة أية مذكرة بهذا الشأن، ولكن لا شك أن طموح أي مواطن خليجي أن تتحول دول مجلس التعاون إلى منظومة أكثر تماسكا وارتباطا واتحادا، فللأسف بعد مرور أكثر من 30 عاما على تأسيس مجلس التعاون أصبحنا الآن نبارك خطوة العبور بالبطاقة الشخصية.

• أي طموح يتحقق وأنتم في مجلس الأمة من اعترض على مشروع العملة الخليجية الموحدة وكنتم وقتها عضوا في اللجنة المالية ؟

• نعم أنا من تصدى لتعديل العملة الخليجية الموحدة، ليس لرفضها مطلقا، إنما لا نقبل بأن نفوض السلطة التنفيذية أو الحكومة في بحث أي قرار، فما وردنا في المجلس من الحكومة كان بمثابة التفويض التشريعي على أن يقتصر دور المجلس في الموافقة على العملة الموحدة فقط، ويترك للحكومة آلية التنفيذ، وهذا ما دفعنا للتحسس، وإلا من حيث المبدأ نحن نؤيد توحيد العملة.

• بجانب العملة الموحدة كان للمجلس موقف محبط نحو تحقيق الاستقرار في مملكة البحرين برفضه دخول قوات درع الجزيرة إبان أحداث دوار اللؤلؤة العام المنصرم.. وأترك لكم حرية التعليق؟

• كان هناك لبس وسوء فهم، فالكل يعتقد أن دخول البحرين كان لعوامل تتعلق بالشأن الأمني الداخلي، وهذه الحالة تحكمها الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون، والكويت ليست طرفا في هذه الاتفاقية، ولم توقع عليها في الرياض سنة 1994م، ولذلك لم نوافق ونصدق على دخول الأمن الكويتي للبحرين لتعارض نصوص الاتفاقية مع الدستور الكويتي، خاصة فيما يتعلق بتعريف الجريمة السياسية. ولو كانت القضية متعلقة بالأمن الخارجي لوافقنا على دخول قوات الكويت كون الدولة طرفا في اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك الموقعة سنة 2001م.

• حصد الإسلاميون غالبية المقاعد في المجالس الشعبية والبرلمانية لا في الكويت فحسب، بل في مصر وتونس والمغرب.. هل تتوقع أن هناك أجنداث خارجية تحرك إرادة الشعوب نحو هذا الخيار؟

• تابعت بدقة عمليات الانتخابات في مصر وتونس والمغرب، فلم أسمع من يشكك في نزاهتها لا محليا ولا على صعيد منظمات خارجية، فالنتيجة التي حصلت عليها التيارات الإسلامية هي خيار الشعوب والمجتمعات، وهذه الشعوب قد وجدت في هذه التيارات والجماعات من يمثلها في المجالس، فلا أعتقد أن هناك توجهات خارجية لها أجنداث نحو هذا التشابه.

• أخيراً.. حملني بعض زملائي الكويتيين أن أنقل لك مطلبهم وهمهم الأكبر، وهو إسقاط القروض ورفع معدل الدخل.. فبماذا تعدهم؟

• نعم بالفعل، يواجه المقترضون صعوبات عدة، ونحن ندركها تماماً، وهي بحاجة إلى دراسة تفصيلية خاصة فيما يتعلق باستغلال البنوك، وقد طرح أحد النواب اقتراحاً بإسقاط الفوائد أو إعادة النظر فيها، بينما إسقاط القروض سبق طرحه دون نتيجة.

أما ما يتعلق بمعدل الدخل فبالفعل يفترض أن نعيد النظر في المدايل سواء الرواتب للموظفين أو المعاشات للمتقاعدين، فقد فرضنا على الحكومة سنة 1982 أن تعيد النظر في الرواتب مرة واحدة كل عامين، وغالباً إعادة النظر تعني الزيادة، بما يتوافق مع مستوى المعيشة ونسبة التضخم، لكن بكل أسف لم يطبق هذا القانون إلا مرتين في عامي 1990م و1992م، ولم ير النور بعدها، ولا شك أن رواتب كل موظفي الدولة بحاجة إلى دراسة ونظر، فهناك تفاوت صارخ بسبب حشد كوارد في جهات وقلتها في جهات أخرى، واختلاف رواتبها بين جهة وأخرى.